

ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700م/1830م)

The Phenomenon of Tax - evasion and Rebellion against the
Ottoman Tax Policy in Algeria in the Ottoman Era (1700/1830)

الأستاذ: وقّاد محمد

جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله (الجزائر)

ouggad1983@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/11/09

تاريخ الإرسال: 2020/08/10

ملخص:

يعالج هذا المقال التاريخي قضية التهرب الضريبي والتمرد ضدّ السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني (1700م/1830م) وهو موضوع يسلط الضوء على العلاقة بين السلطة والسكان وكيف تحولت من علاقة ولاء إلى عداوة بسبب الإفراط في الجباية رغم سوء حالة السكان خاصة القاطنين بالأرياف، وأخذت العلاقة في التوتر بمنحى تصاعدي قبل أن تتحول إلى تمردات وانتفاضات، فلما حاول السكان التحايل والتهرب من الدفع قبولوا بالقمع وهو ما زاد في لهيب التمرد حتى تحوّل إلى انتفاضات وثورات ساهمت إلى حدّ كبير في إضعاف الدولة ماليا وعسكريا، وقد استفادت هذه التمردات من جهتها من الضعف الذي آلت إليه المؤسسة العسكرية وتراجع السيادة الجزائرية على حوض البحر المتوسط وانتشار الأوبئة والمجاعات والكوارث الطبيعية، وهنا نلاحظ علاقة التأثير والتأثر ما بين الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية والأوضاع الاجتماعية وحتى الاقتصادية، وكل هذه العوامل فرضت نفسها عن طريق التفاعل فيما بينها حتى أفرزت وضعاً داخلياً صعباً مسّ الأيالة وهزّ كيان الحكم العثماني في الجزائر وعجّل بزواله.

الكلمات المفتاحية: الجباية، التهرب الضريبي، أواخر العهد العثماني 1700/1830، التمرد.

Abstract:

This article addresses the issue of tax evasion and rebellion against the Ottoman tax policy in Algeria during the Ottoman era (1700/1830). A topic that highlights the relationship between the ruling authority and the population and how it turned from a relationship of loyalty to a relationship of hostility because of excessive collection, despite the poor condition of the population, especially the countryside. When they were suppressed by power, it turned into revolutions, these revolutions have weakened the state financially and militarily. These revolutions have benefited from the weakness of Algerian sovereignty over the Mediterranean and the spread of diseases, epidemics and natural disasters, all of these factors interacted with each other and produced a difficult internal situation that shook the Ottoman entity in Algeria and hastened its demise and end.

Keywords: Tax system, rebellion and insurrection, Ottoman era (1700/1830), the uprisings.

مقدمة

باعتبار الجباية المورد الأساسي الذي تعتمد عليه اقتصاديات كلِّ الدول لسدِّ نفقاتها وكونه أيضا أحد أكبر موارد الخزينة وصمام أمان ضدَّ العجز المالي والإفلاس شكلت أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الدول والشعوب في الماضي والحاضر، لكن من الصعب تناول الموضوع وإسقاطه على العصور الحديثة كون السياسة التي تتبعها الدول حاليا في مجال التحصيل الضريبي والجباية تختلف تماما عما كان معمول به في الفترة قيد الدراسة (ق18م/ق19م) وهو ما كان سار العمل به في كل الولايات العثمانية آنذاك مع اختلاف طفيف من ولاية إلى أخرى وذلك راجع إلى طبيعة السكان أو المناخ السائد أو جغرافية المنطقة... إلخ، المصادر والأرشيفيات المتعلقة بموضوع دراستنا متوفرة ومتنوعة لكن الصعوبة تكمن في الوصول إليها لأن جلها متواجد بمصالح الأرشيف بفرنسا كأرشيف ما وراء البحار بأكس بروفنس وأرشيف الغرفة التجارية وأرشيف وزارة الحربية والأرشيف الوطني بباريس، أما عن الأرشيف المحلي فالبحث لا يكلف عناء سوى التنقل إلى المركز الوطني للأرشيف من خلال سلسلة الببليك وسلسلة بيت المال وسلسلة المحاكم الشرعية.

إن أغلب الكتابات التي تناولت الجانب الاقتصادي في العهد العثماني عامة والجزائر في تلك الفترة خاصة عرجت على موضوع الضرائب كإحدى دعائم الاقتصاد ولبناته ولكنها تناولت الموضوع من خلال عرض تاريخي عام واغلبها جاءت تكرر لمعلومات تاريخية رغم ما تحمله من حقائق جديدة، ولأن الطرح التقليدي وغياب التصورات طغى على هذه الدراسات ما جعلنا نسهم في المجال الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني بدراسة متواضعة تحمل تصورات جديدة خارجة عن المؤلف ورؤية معمقة تسلط الضوء على التفاعلات المتبادلة بين النظم الضريبية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد قسّمنا هذا البحث إلى عدة محاور أولها تحدثنا فيه عن السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر، ثم تحدثنا في المحور الثاني عن التهرب الضريبي وانعكاساته، والمحور الثالث تكلمنا فيه عن حركات التمرد والعصيان ضدّ السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر.

• المحور الأول - السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر:

قبل الخوض في موضوع الجباية لبأس أن نعرض قليلا عن الأوضاع السياسية التي عرفتها الجزائر في الفترة موضوع البحث لأنه لا يمكن إنكار العلاقة الموجودة بين نظام الحكم والنظام الاقتصادي، وحتى لا نصدر أحكاما سابقة للنتائج التي نرجوها من الدراسة يمكننا القول بأنّ الفترة قيد الدراسة تتزامن مع العهد الرابع والأخير الذي عرفته الجزائر خلال الحكم العثماني بالبلاد والمتمثل في عهد الدايات (1671م-1830م)⁽¹⁾ وهذا العهد يعتبر أطول مرحلة سياسية مرت على الجزائر، إذ دام لأكثر من قرن ونصف قرن من الزمن، ولقد كانت هناك رغبة جد ملحة لإلغاء نظام الأغوات⁽²⁾ وإحداث نظام الدايات وهذا راجع لفترة الا استقرار التي عرفها النظام السياسي في الجزائر في العهد السابق والتهديد المتواصل الذي كان يلاحق أي حاكم و المتمثل في تكرر الاغتيال⁽³⁾.

أصبح منصب الدايات في الجزائر يعين صاحبه من طرف السلطان العثماني يختار من بين أعضاء مجلس الدولة (من الأوجاق)⁽⁴⁾ وذلك لضمان أمنه، ورغم هذا لم يسلم الدايات هم الآخرون من مسلسل الاغتيالات.

إنّ التطور الذي طرأ على النظام السياسي في الجزائر خلال عهد الدايات يتمثل في كون فترة حكم الداوي لم تحدد عهدتها زمنيا إذ أصبح الداوي يعين في منصبه مدى الحياة ويعتبر أحمد التيزيكي أو الطريقي أول داي من طائفة رياس البحر الذي عين في هذا المنصب مدى الحياة⁽⁵⁾.

ومهما كان اختلاف الآراء حول طبيعة نظام الحكم في الجزائر خلال عهد الدايات إلا أنه يمكن القول أن هذا النظام كان يزاوج بين الصبغة العسكرية والصبغة المدنية، وقد سلك الدايات سياسة مستقلة فيما تعلق بالسياسة الخاصة بالبلاد، حيث كانوا يعقدون الاتفاقيات والمعاهدات ويستقبلون السفراء والقناصل ويعلمون الحرب في فترات التوترات والاضطرابات ويعقدون معاهدات الصلح في فترات السلم والاستقرار بعيدا عن أملاءات السلطة المركزية في اسطنبول.

أما بخصوص الوضع الاجتماعي الذي ميز الجزائر آنذاك فيمكننا القول بأنّ هناك تنوع وتباين في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري بحضوره وأريافه وبواديه، بحيث نجد تنوعا عرقيا داخل (الحواضر) المدن يقابله شيوع القبيلية خارج المدن، ويكفي أن نشير في نهاية حديثنا عن الواقع الاجتماعي لمدينة الجزائر خلال العهد العثماني بأنه اتسم بالطابع الكوسموبولوتي (société à caractère cosmopolitain) الذي شكلته عدة شرائح اجتماعية من أتراك وكراغلة وأعلاج وحضر وبرانية ويهود وعبيد وأسرى...⁽⁶⁾، وأهم ميزة ميّزت المجتمع آنذاك هي التعايش والانسجام إلى حد ذوبان بعض العناصر السكانية مع باقي العناصر الأخرى إلى درجة أننا لم نعد نفرق بينهما وبين باقي الشرائح الأخرى.

وبالعودة إلى صلب موضوعنا يمكننا القول بأن الضرائب التي يدفعها السكان تعتبر من العوامل الأساسية والضرورية لقيام الدول وضمّان استمرارها عبر العصور، فالدولة التي تفتقر إلى مداخيل مالية يكون مصيرها الضعف والزوال، وحتى تتمكن الدولة من أداء مهامها والقيام بدورها لا بد من توفر رصيد مالي فلذلك تعتبر الضرائب من الموارد الأساسية لخزينة الدولة.

ولقد أوجد العثمانيون في الجزائر نظاما ضريبيا متميزا يجمع بين ضرائب شرعية وضرائب غير شرعية، كانوا يحصلونها من رعيتهم تفرض على كافة أرجاء البلاد، وقد وحدوا الضرائب بشكل يتفق مع وحاجيات كل من منطقة.

يرى بعض الباحثين أن العلاقة التي كانت بين السلطة العثمانية في الجزائر والسكان قائمة على تحصيل الضرائب وفي كثير من الأحيان تلجأ الإدارة إلى استخدام القوة في استخلاصها، لكن الحقيقة كانت على عكس ذلك لأن الدولة كانت تراعي أثناء فرضها للضرائب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وأيضا كانت تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التضاريس والمناخ السائد في كل جهة من البلاد⁽⁷⁾.

إن استخدام القوة في التحصيل وان وصفت بالمفرطة هي إحدى الطرق المستخدمة في استخلاص الضرائب في كل الدول وعلى مر العصور وهو ما يسمى في وقتنا الحاضر "بالقوة العمومية" التي تعتبر من دلالات السيادة.

1- أصناف الضرائب العثمانية في الجزائر:

أ- الضرائب الشرعية:

- **الضرائب على أراضي الملك:** وهي كلّ الأراضي التي انتقلت ملكيتها إلى الخواص إما عن طريق البيع أو عن طريق الإرث حيث كان يدفع أصحابها أصناف من الضرائب مثل:

* **العشور:** تقدر هذه الضريبة عادة بعشر المحصول أو الإنتاج الزراعي وفي هذا السياق يجزنا حمدان خوجة "انه محراث تجره ثوران حمولة بعير من القمح وأخرى من الشعير وعندما يأتي السكان بمقادير من رسومهم فان القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا"⁽⁸⁾ لم يكن مقدار العشور موحدا فهو يختلف من منطقة إلى أخرى⁽⁹⁾.

* **الزكاة:** هي الضريبة المفروضة على رأس المال أي الأموال المنقولة والمواشي تقتطع سنويا من الموالين ومربي المواشي (الإبل، الأبقار، الضأن، الماعز) وفقا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية السمحاء.

* **الخراج:** هي الضرائب المفروضة على أراضي البليك التابعة للحكومة والتي يتم تأجيرها للخماسة وغيرها من أراضي العرش التي يتم مصادرتها من القبائل العاصية والمتمردة ويتم تحصيلها إما عن طريق اقتطاع الأراضي مباشرة أو عن طريق تأجيرها أو ما يعرف بالحكور⁽¹⁰⁾

* **اللزمة:** هي ضريبة نقدية وعينية كانت تحصل بصفة منتظمة من القبائل الواقعة جنوب البليك وتلك الواقعة في المرتفعات الجبلية النائية⁽¹¹⁾.

* **الغرامة:** هي ضريبة استثنائية خاصة تدفع إما نقدا أو عينا تفرض على قطعان الماشية والخيول والحمير والبغال وعلى المنتجات المحلية كالصوف والزبدة والعسل والشمع والفحم...⁽¹²⁾.

* **المعونة:** هي ضريبة تفرض على الرعية بغرض تموين المحلة (الحامية العسكرية) في الأرياف وسد نفقات موظفيها تدفع عينا ونادرا ما كانت تدفع نقدا وكان يتم اللجوء إليها في حالة عدم كفاية تحصيلات الزكاة والعشور⁽¹³⁾.

* **الخطية:** هي ضريبة سكان القبائل بصورة فردية عند ارتكاب المخالفات أو القيام بعصيان أو ارتكاب جرائم ضد القيادة أو الشيوخ... كانت تدفع نقدا⁽¹⁴⁾.

- **الضرائب على أراضي الموات:** هي الأراضي البور غير المستغلة تمنح لأشخاص يقومون باستصلاحها واستغلالها مقابل دفع ضريبة⁽¹⁵⁾.

- **الجزية:** هي الضريبة التي كانت تدفعها الطوائف الدينية أو أهل الذمة من يهود ونصارى المقيمين في المدينة ولا تسقط الجزية إلا بالدخول في الإسلام أو الموت⁽¹⁶⁾.

ب- الضرائب غير الشرعية:

- **عوائد السكان:** وهي الضرائب التي كان يدفعها سكان المدن والحوضر نقدا وعينا عند تغيير مقر الحامية العسكرية أو بغرض تغطية تكاليف استقبال الداي⁽¹⁷⁾.

- **ضرائب النقابات المهنية والحرفية:** هي ضرائب ورسوم يحصلها أمين الجماعة أو النقابة المهنية من أفراد جماعته ويقدمها لشخصيا لشيخ البلد أو الخليفة⁽¹⁸⁾، وهذا الأمين هو المسئول الأول لجماعته أمام أمين الأمناء، وكان داخل المدينة الواحدة ستة أمناء

على الأقل وهم (أمين النجارين، أمين الحدادين، أمين البنائين، أمين البردعة) صانعو أجمعة الخيل، "أمين السراجين، أمين الشماقجين" صانعو الذهب" (19).

بالإضافة إلى هؤلاء كان هناك أمناء للجماعات المهنية مثل أمين بني مزاب، أمين الجواجلة، أمين اليهود... الخ تفرض عليهم نفس الضريبة ويسري عليهم القانون ذاته (20).

ج - الرسوم المترتبة على الأنشطة التجارية:

* **رسوم المرسى:** وهي ضرائب يدفعها السفن الراسية والمغادرة لميناء الجزائر وقدرت بخمسة بالمائة حمولة السفينة الواحدة (21).

* **المكس:** وهي رسوم تفرض على الأسواق خاصة المنتجات والسلع الفلاحية يدفعها الباعة إما نقدا أو عينا (22).

- **حقوق التولية:** هي ضرائب سنوية يدفعها شيوخ القبائل والقياد في المدن والأرياف إلى الباي مباشرة عند زيارتهم للبيليك مقابل تثبيتهم في مناصبهم أو تجديد عهدهم، يسمى أيضا بحق البرنوس أو حق القندورة وهناك من يطلق عليها اسم حق الباشماق (23).

ج - الضرائب الاستثنائية (الظرفية):

هي ضرائب إضافية تفرض في المناسبات والمواسم وخلال أوقات معينة مثل: ضيفة الدنوش وهي خاصة بشيوخ القبائل، ومهر باشا والتي تقدم في شكل مساهمات تدفعها القبائل الخاصة أثناء تجديد الوسائل والعتاد الحربي الخاص بالبيليك (24)، وهناك ضرائب أخرى ضمن نفس الصنف كضريبة الضيافة التي يدفعها سكان القبائل للباي أو للخليفة عندما يخيم بموكبه قريبا من تلك القبائل أثناء الجولات والتنقلات (25)، ويضاف إلى هذه الضرائب ضرائب سنوية في المناسبات كضريبة الكبش التي يقدمها شيخ القبيلة أو الخليفة للداي بمناسبة عيد الأضحى أو في مناسبات دينية معينة، وأما ضريبة الفرس أو خيل الرعية فهي المساهمات المقدمة لصالح الحملة (الحامية العسكرية) في شكل دواب لاستخدامها في مجال النقل عندما يسجل نقص على مستوى الحامية (26).

2- دوافع رفع السلطة الحاكمة للضرائب:

تجمع أغلب الدراسات أن التوسع الذي شهدته الايالة الجزائرية في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي (ق18م) كان سببا في تنوع الضرائب وتعدد أصنافها دون الاعتماد على مصادر اقتصادية ثابتة مما حدا بالحكومة الجزائرية أن تكون أداة استهلاك تعيش على ما تدره عليها الجهاز الضريبي دون السعي إلى تنمية مرافق الدولة الاقتصادية، فكل ما كان يتم تحصيله من موارد يذهب في شكل مرتبات جريات لمؤسسات وموظفي الدولة⁽²⁷⁾.

ولقد تجمعت عدة عوامل وتفاعلت فيما بينها حذت بالسلطة الحاكمة إلى رفع الضرائب وتنويعها وربما أعطتها الشرعية وكامل الصلاحيات في ذلك و يمكن تلخيصها فيما يلي:

■ تراجع نشاط القرصنة (الجهاد البحري):

لقد ظل الجهاد البحري موردا للرزق ومصدرا للثروة لمدة طويلة فنشيط الاقتصاد الجزائري وساهم في تغطية العجز المالي، لكن لم يلبث هذا النشاط البحري طويلا أن أصابه الضعف والانهيار بسبب عدم تكافؤ موازين القوى بين الأسطول الجزائري والأساطيل الأوروبية من حيث التدريب والتسليح والعتاد ولقد وضعت حملة اكسموث سنة 1815م⁽²⁸⁾ ثم معركة نافارين سنة 1827م حدا لهذا النشاط بتحطم أغلب السفن.

هذا وتسبب انقراض نشاط الجهاد البحري وقلة الغنائم التي لم تعد تصل إلى ميناء الجزائر مع بداية القرن 19م في تحطيم الاقتصاد الجزائري⁽²⁹⁾ فأصبحت الخزينة تعاني من شح كبير في الموارد المالية مما دفع السلطة الحاكمة إلى زيادة الاعتماد على الموارد الضرائبية⁽³⁰⁾ فأوعزت إلى البايات صلاحية البحث عن أساليب جديدة تمكنهم من زيادة الدخل العام لخزينة البيليك وذلك برفع قيمة الضرائب وزيادة التنوع فيها.

■ تفاقم الآفات الطبيعية:

هو عامل لا يمكن إغفاله فقد عمدت السلطة الحاكمة إلى فرض مزيدا من الضرائب لتغطية العجز المسجل في عائدات الإنتاج الفلاحي والزراعي خاصة في السنوات التي عرفت

الجزائر فيها الجفاف مثل 1778م-1798م⁽³¹⁾، ومما زاد في تأزم الأوضاع هو انتشار الأمراض والأوبئة وظهور الكوارث الطبيعية والمجاعات، وقد ارتبطت المجاعات بالأوبئة والأمراض الفتاكة⁽³²⁾ التي نتج عنها هلاك العديد من السكان وتدني مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار كل ذلك جعل السكان عاجزين عن دفع ما فرض عليهم من ضرائب.

● المحور الثاني - التهرب الضريبي آثاره وانعكاساته:

إن تعدد أصناف الضرائب وتنوعها سواء شرعية أو غير شرعية وثقل كاهل أعبائها على السكان جعلهم يتحايلون في دفعها أو يتهربون كلياً من الدفع⁽³³⁾، ولقد تعددت أوجه التحايل في دفع قيمة العشور من خلال التصريح الكاذب بكمية الإنتاج أو مساحة الأرض المستغلة، فقررت الدولة إحداث تغيير تم بموجبه الاستغناء عن التقدير السابق لقيمة العشر(عشر الإنتاج) وإيجاد أسلوب جديد يعتمد على أساس ما يسمى بالزويجة التي حددت بـ12 هكتار بالنسبة للسهول و7 هكتارات للهضاب و5 هكتارات لأراضي الواقعة بالمرتفعات الوعرة⁽³⁴⁾، أي أن قيمة دفع العشور أصبحت تخضع لمساحة الأرض وليس لكمية الإنتاج الذي يصعب ضبطها.

لم يتوقف رد فعل السكان ضد السياسة الجبائية الثقيلة عند التحايل في الدفع والتهرب منه، لأن السلطة كانت بالمرصاد لهذا التحايل وسرعان ما وضعت له حداً، وهذا الإجراء عقد الأمور أكثر فبدأت الروابط بين الحكام والرعية تتلاشى وفقدت الثقة تماماً، وبدأ الناس يشكون من ظلم وتسلط الحكام وانحرافهم، فلم تلبث الأمور أن تحولت إلى رفض وتمرد إذ لم يبق أمام السكان سوى العصيان والدخول في مواجهة مع السلطة الحاكمة⁽³⁵⁾.

فلقد أصبحت العلاقة ما بين السكان وبين السلطة الحاكمة علاقة دافع ومحصل للجبايات هذا ما ترك آثاراً سلبية على السكان الذين عبروا عن رفضهم لهذا السياسة الجبائية بسلسلة من التمردات، ولكن أكبر متضرر من هذه السياسة الجبائية الجائرة لم يكونوا سكان المدن لأن السلطة كانت تجلب لهم القوت في كثير من الأحيان وتقوم بتخفيض أسعار المواد الأكثر استهلاكاً وتوزيع الفائض منها على المحتاجين في أحيان

أخرى، على العكس تماما من سكان الأرياف الذين يعتبرون أكبر خاسر وأول متضرر من هذه السياسة، فالبيبيك لم يقدم لهم يد العون في فترات الجفاف والمجاعة بل رغم ذلك كله كانوا مطالبين بالدفع ومضافة الدفع لتعويض الأزمات المالية لخزانة البيبيك.

وأمام ذلك كله رفعت القبائل المتضررة من التعسف في جباية الضرائب العداء ضد السلطة المحلية بقيادة مجموعة من حركات التمرد والعصيان، ورفضت دفع الضرائب العينية التي أثقلت كاهل السكان⁽³⁶⁾.

● آثار و انعكاسات النهب الضريبي:

- في المجال الاقتصادي:

كان على السكان دفع ما عليهم من مستحقات ضريبية مباشرة كانت وغير مباشرة (كحق دخول البحر وحق التسجيل وحق الحمامك... إلخ) وقد شكل ذلك عبئا أثقل بكثير من مجموع الضرائب التي كان يدفعها السكان في الفترة الأولى لالتحاق الجزائر بالباب العالي فأصبح الأهالي مدركين جيدا أن الضرائب قد سحقتهم الشيء الذي ولد لديهم عزوفا عن الدفع في البداية ثم ما لبث أن تحول إلى تهرب من الدفع.

ولقد كان لسلسلة النهب الضريبي ضد السياسة الجبائية العثمانية طيلة العهد العثماني تأثير سلبي على البنية الاقتصادية للبلاد فقد عرقلت نمو وازدهار اغلب المناطق رغم إمكاناتها وقدراتها البشرية خاصة المناطق الجبلية والريفية النائية أو ما يصطلح عليه بمناطق الظل.

وأدى النهب الضريبي إلى إهمال الأراضي والزراعية وتركها بورا وبالتالي انحصار الأراضي الخصبة وهذا ما أدى إلى ندرة المحاصيل الزراعية في مقدمتها الحبوب التي كانت تمثل المادة الأساسية في النظام الغذائي للجزائر في تلك الفترة.

هذا وإن الارتفاع الذي شهدته أسعار القمح خلال نهاية القرن الثامن عشر للميلاد (ق18م) عللته بعض الأبحاث على انه نتيجة حتمية للجراد الذي اجتاحت الجزائر سنة 1780م، لكن الحقيقة غير ذلك فالعزوف عن خدمة الأرض والتهرب من دفع ما يترتب

عنها من المستحقات الضريبية جعل القمح يسجل ندرة في الأسواق مما حدا بالإدارة العثمانية إلى رفع أسعار هذه المادة الأساسية حيث قدر في تلك الفترة سعره بـ 4 بوجوات⁽³⁷⁾ وواصل ارتفاع سعر القمح إلى أن سجل 15 فرنكا للصاع بعد أن كان 1 فرنك للصاع الواحد قبل المجاعة التي حلت بالبلاد⁽³⁸⁾.

إنّ قبائل الرعية تعد اضعف حلقة في المجتمع الريفي باعتبارها الممون والممول الأساسي للإدارة العثمانية ورغم ذلك بقيت الأرياف مهملة على عكس النمو الذي كانت تشهده الحواضر آنذاك وهذا ما كان يحس به سكان تلك المناطق وهو ما زاد في اتساع الهوة بينهم وبين الحكام العثمانيين.

هذا وقد نتج عن التهرب عن دفع الضرائب انخفاض في مردود الضرائب العثمانية خلال نهاية القرن الثامن عشر للميلاد (18م) والسبب لا يرجع إلى انحصار حركة الجهاد البحري فقط كما صورته كثير من الباحثين المختصين في الشأن الاقتصادي بل السبب الرئيسي راجع إلى عزوف وتهرب الأهالي من الوفاء بواجباتهم الجبائية تجاه الإدارة العثمانية التي كانت تعول عليهم كثيرا في مجال التحصيل.

- في المجال الثقافي:

تم تسجيل ركود شبه تام في الحياة الثقافية والفكرية نتيجة قيام العثمانيين بتفريق العلماء والطلبة وتعطيل نشاطاتهم الدينية والثقافية بدعوى أنهم يعملون على تحريض السكان أو بدعوى أنهم لم يستجيبوا لأوامر الحكام في عمليات الوعظ والإرشاد لامتناعهم عن غضب الأهالي، هذا وقد تعرض كثير منهم للتعذيب والقتل والترحيل القسري⁽³⁹⁾.

أمام هذه السياسة المتعنتة تجاه العلماء من طرف الإدارة العثمانية أرغم أغلب العلماء خاصة المتمركزين في الجهة الغربية للبلاد إلى الهجرة نحو الخارج باتجاه المغرب الأقصى⁽⁴⁰⁾.

- في المجال السياسي:

لقد أرغمت الإدارة العثمانية على شن حملات عسكرية لإرغام القبائل المتهربة من دفع ما عليها من مستحقات ضريبية ولاسيما في تلك القاطنة في المناطق الوعرة واتبعت سياسة "العصا الغليظة" مستخدمة القوة في إخضاع السكان الممتنعين والمتهربين من دفع الضرائب ، وقد اوجد العثمانيون آليات جديدة تمكنهم من التحكم في الأسواق وضبطها ومراقبة العصاة عن طريق تشييد الأبراج وتزويدها بالحاميات العسكرية وقد كان لهذه الإستراتيجية التي أوجدتها الإدارة من أجل القضاء على سلسلة التهرب الضريبي انعكاسات سلبية بازدياد نفقات البناء والتشييد والنقل والإعاشة والإمداد ما زاد في العجز المالي الذي كان يصيب الخزينة.

وهذه الأعباء المالية الإضافية زادت من إضعاف الحكم العثماني بالجزائر ما جعله عاجزا عن صد الأخطار الخارجية فعلى سبيل المثال قام السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن بمهاجمة فجيح سنة 1805م وقورارة وتوات سنة 1808م وتهديه لجنوب غرب منطقة وهران بعد ذلك⁽⁴¹⁾، وهذا كله كان نتيجة الضعف الذي آل إليه الحكم العثماني بالجزائر في تلك الحقبة وارتفاع نفقات الجيش مقابل انخفاض واردات الخزينة.

● المحور الثالث - من التهرب الضريبي إلى التمرد والعصيان:

- حركات التمرد ضد السلطة:

لاشك أن الدارس للوضع العام في الجزائر أواخر العثماني عامة وعلاقة السلطة الحاكمة بالسكان يلاحظ بوضوح اتساع الهوة بين الحكام وسكان الريف على وجه الخصوص وخاصة بحلول القرن التاسع عشر ميلادي (ق19م) ، وحتى نكون منصفين أمام التاريخ وقبل التطرق للانتفاضات والتمردات ضد السلطة العثمانية يستوجب علينا قبل ذلك التطرق للدوافع الأخرى التي غدّت هذه الانتفاضات وساهمت في اشتعال لهيها إلى جانب الدافع المباشر وهو السياسة الجبائية، ومن الدوافع التي استنتجناها نذكر:

- إبقاء الحكام العثمانيين الأهالي بعيدين عن أية مساهمة فعلية في الحكم، فكان الأتراك طبقة حاكمة والأهالي طبقة محكومة ما تقوم به من واجبات أكثر مما تحصل عليه من حقوق.
- تعفن الجهاز الإداري وانتشار الرشوة (الهدايا والترضيات).
- بروز الخطر الأجنبي (تكالب القوى الأوروبية) ومحاولة تقسيم الخلافة العثمانية وتصفية ممتلكاتها.
- حالة الضعف والانكماش التي دخلت فيها المؤسسة العسكرية جراء الحملات المتكررة تحطم الأسطول الجزائري في كثير من المعارك.
- فقدان حكومة الأتراك لمصادر تمويل خارجية جعلها ترتبط أكثر بالأرض داخل الولاية مما أثر سلبا على طبقة الفلاحين وصغار الملاك.
- انتشار الأمراض والأوبئة وظهور الكوارث الطبيعية والمجاعات والقحط (الجفاف) الذي أرغم عدة قبائل على الهجرة كهروب أهل تلمسان إلى المغرب الأقصى ورفضهم للعودة إلى الأرض التي يحكمها الأتراك.
- النفوذ الكبير الذي تحصلت عليه بعض العائلات اليهودية وسيطرتها على الاقتصاد الجزائري واحتكارها السوق وتحكمها في الأموال مما زاد في افتقار الأهالي.

إنّ هذه العوامل مجتمعة معا إضافة إلى النظام الضرائبي الجائر والمبالغ فيه كلها أفرزت أزمة اقتصادية عصفت بالجزائر في الفترة المتأخرة للحكم العثماني في البلاد، كانت انعكاساتها سلبية على الأرياف مما ولد الإحباط لدى السكان وحول ضعفهم إلى قوة استخدموها في القيام بحركات تمرد وعصيان وانتفاضات في مناطق متفرقة من الولاية.

أ- انتفاضة درقاوة:

قاد هذه الانتفاضة أتباع الشيخ مولاي العربي الدرقاوي صاحب الطريقة الدرقاوية التي شملت الجهتين الشرقية والغربية للولاية⁽⁴²⁾، وقد تزعم الانتفاضة الدرقاوية في الجهة الشرقية شخص يدعى ابن الأحرش الدرقاوي المشهور بالبودالي⁽⁴³⁾ الذي كان ينشر الدعوة الدرقاوية بنواحي قسنطينة.

بدأ ابن الأحرش ثورته ضد السلطة العثمانية بداية من 1804م واستطاع الوصول إلى غاية قسنطينة وهددها أكثر من مرة، وفي سنة 1805م قام باستمالة سكان جيجل واتجه لإخضاع قسنطينة ولكنه لم ينجح فاضطر للانسحاب إلى سطيف ومنها اتجه غربا للالتحاق بثورة ابن الشريف، فرغم قصر مدة ثورة ابن الأحرش ورغم هزيمته أمام الأتراك وأهالي جيجل وقسنطينة إلا انه استطاع قتل **الباي عثمان باشا** باي قسنطينة⁽⁴⁴⁾ والذي اعتبره انتصارا كبيرا ضد السلطة العثمانية.

أما في الجهة الغربية فقد تزعم الطريقة **عبد القادر بن الشريف** الذي قاد الانتفاضة ضد السلطة العثمانية ما بين (1813/1805) واستطاع هو الآخر تهديد وهران عدة مرات في معارك كر وفر، بعد أن اتخذ من معسكر مركزا ومقرا لثورته، وبالرغم من الهزائم المتكررة التي مني بها جيش ابن الشريف كان في كل مرة يعيد تجميع المجندين من جديد والهجوم مرة أخرى والدليل على استماتة ابن الشريف هو بقاء ثورته ثماني سنوات ولم تتوقف إلا حين قدوم **الباي محمد بن عثمان باشا** الذي قضى على تمرده سنة 1813م⁽⁴⁵⁾.

ب- انتفاضة التيجانيين:

هم أتباع الطريقة التيجانية نسبة إلى مؤسسها **الشيخ أحمد التيجاني**، ويعود العداء بين الطريقة التيجانية والعثمانيين إلى سنة 1798م وهو تاريخ نفي مؤسسها إلى المغرب الأقصى من طرف السلطة العثمانية وتجدد العداء بسبب إفراط العثمانيين في تحصيل الضرائب والحملات التأديبية التي شنّها العثمانيون على عين ماضي، قاد هذه الانتفاضة ابن مؤسس الطريقة **محمد الكبير التيجاني** الذي خرج من معسكر قاصدا وهران للاستيلاء عليها، لكن استطاع **حسن بن موسى باي وهران** إخماد ثورته وبعد موت محمد الكبير انتقلت القيادة إلى أخيه **أبو سمغون التيجاني** الذي وصف بأنه كان أكثر هدوءا من أخيه⁽⁴⁶⁾.

ج- التمردات والانتفاضات الأخرى: وفيما يلي جدول لأهم التمردات التي قادها سكان الأرياف الجزائرية ضد السياسة الجبائية موزعة حسب مناطق الاندلاع⁽⁴⁷⁾:

الإطار المكاني	الإطار الزمني	التمرد أو العصيان
الصحراء الشرقية	1788	- انتفاضة بن قانة وبوعكاز وين جلاب
الهضاب العليا	1805-1803	- تمرد الحنانشة
الهضاب العليا	1812-1811	- تمرد أولاد عبد النور
الهضاب العليا	1813	- تمرد مجانة
أوراس النمامشة	////	- تمرد الأوراس والمامشة
الأوراس	////	- عصيان سيدي يحيى بن سليمان وابنه عبد الله احمد
الأوراس	////	- تمرد أولاد سلطان ببلزمة
الأوراس	////	- انتفاضة أولاد سعيد وأولاد موسى والأعشاش
الأوراس	1822-1817-1803	- تمرد النمامشة والحراكتة
نواحي الزيبان	////	- تمرد الذواورة
من تقرت إلى واد سوف	////	- تمرد زعيم أسرة بوعكاز بن سعيد

خاتمة:

ما يمكن استخلاصه من كلّ هذه التمردات وحركات العصيان والانتفاضات ضدّ السلطة العثمانية بالجزائر أواخر العهد العثماني:

- السياسة الجبائية عجزت عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين السكان بل زادت في توسيع الهوة بين الشرائح الاجتماعية مجتمعة فيما بينها من جهة وبينها وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى، فقد أدى هذا إلى تقسيم السكان صنفين صنف منتفع من هذه السياسة الجبائية وقسم آخر متضرر منها.

- النظام الضريبي الذي من المفروض أن يكون أحد دعائم الاقتصاد فقد أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية وساهم في ارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة لشريحة واسعة من السكان.
- لم تعتمد السلطة العثمانية بالجزائر إلى خلق منابع جديدة للثروة وكان اعتمادها الكلي على الضرائب أحد أسباب أزمتها المالية وتمردات أفراد الحاميات العسكرية وعصيان القبائل في الوقت الذي كان من المفروض التفكير باستثمار عائدات تلك الضرائب في تحسين الإنتاج وزيادة المحاصيل الزراعية والعائدات الفلاحية وبالتالي التنوع في مصادر الثروة.
- أفرز هذا النظام الضريبي نوعين من الجماعات جماعة قابضة للضرائب وهي شريحة صغيرة جدا وجماعات واسعة دافعة للضرائب وهذا ما جعل القسم الأكبر من السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر.
- لقد أثرت السياسة الجبائية المتهترئة على استقرار النظام السياسي، فكما هو معلوم فإن الاستقرار هو أحد أسباب بسط السلطة والنفوذ، وفي غياب الأمن والاستقرار وانتشار التمرد والعصيان واغتيال الدايات بسبب فرض الجباية بالقوة جعل الحكم المركزي في الجزائر يهتز في عديد المرات، فهنا تتضح العلاقة الوطيدة بين الأنظمة الثلاث المتفاعلة فيما بينها (النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والنظام السياسي).
- وعلى كلِّ فإنَّ ما توصلنا إليه من استنتاجات ليست أحكاما نهائية لأن دراسة الجانب الاقتصادي للجزائر سيعرف تطورا بفضل ظهور وثائق جديدة ويبقى هذا العمل جهد متواضع يضاف إلى ما سبقه من أبحاث تدخل في السياق ذاته.

الهوامش والإحالات

- (1) - مرت الجزائر عند التحاقها بالباب العالي بأربع عهود، سمي العهد الأول بعهد البيرايات و البيلاي باي في اللغة العثمانية يعني ملك الملوك أو أمير الأمراء في الفترة ما بين (1518-1588) ثم تلاه مباشرة عهد الباشاوات (1588-1659) وأما العهد الثالث فكان عهد الأغوات (1569-1671) وآخر العهود كان عهد الدايات.
- (2) - كلمة أغا فارسية الأصل استعملها الأتراك كلقب شرفي ومعناه العظيم أو الرئيس ويدخل في معناه أيضا الشيخ أو السيد وله معاني كثيرة ودلالات في اللغة التركية.
- (3) - حول هذا الموضوع أذكر أن زميلا لي في دفعة الماجستير أعد مشروع مذكرة عنوانها اغتيال الدايات في الجزائر إلا أنه رفض بحجة أنه سياسي أكثر منه تاريخي.
- (4) - الأوجاق أو الوجاق هم كبار الضباط الأتراك من فرقة الطبشيا أو الطبخية في الجيش الجزائري.
- (5) - توفيق دهماني، الضرائب في الجزائر (1865/1792) دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2، 2008/2007، ص 88.
- (6) - لمزيد من الاطلاع أنظر: محمد وقاد، "جماعة بني مزاب وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الجزائر أواخر العهد العثماني(1700/1830)" (رسالة ماجستير في التاريخ، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009-2010)
- (7) - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي والاقتصادي للجزائر في أواخر العهد العثماني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص118.
- (8) - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984، ص144.
- (9) - ضريبة العشور في دواوير مليانة حددت بخمسة أكيال من الشعير وثلاثة أكيال من القمح على كل قطعة أرض مساحتها عشرة هكتارات. انظر: م.و.أ.ج، سلسلة البيليك، علبه، 10، السجل 40-50، وثيقة 40-50. وأما في بلاد القبائل فنجد أن قبيلة بوغني تدفع ما مقداره 125 ريال عن كل 10 هكتارات. أنظر أحمد شريف الزهار: مصدر سابق، ص 47
- (10) - VENTURE De paradis, Alger au XVIII^{eme} siècle, Tunis: éd.Bousslama , 1980 ,p116
- (11) - فلة موساوي القشاعي، النظام الضرائبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص104.

- (12) - نفسه، ص 107.
- (13) - نفسه، ص 110.
- (14) - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 183.
- (15) - نفسه، ص 185.
- (16) - E. MERCIER. « La Corporation Indigène en Mag.reb. » in R .S.A.C. 23vol., Costontine ,1898, p326
- (17) - توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص 186.
- (18) - لمزيد من التوسع حول دور الأمين - أنظر: وليم شالر، مذكرات وليم شلر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعريب اسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 60.
- (19) - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص 109.
- (20) - عائشة غطاس، "الوافدون على مدينة الجزائر (1787-1830) بين التهميش والاندماج"، المجلة العربية للدراسات العثمانية، ع 6-02، ص 167.
- (21) - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 191.
- (22) - نفسه، ص 192.
- (23) - أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد شريف الزهار نقيب أشرف الجزائر (1754-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974، ص 45.
- (24) - فلة موساوي القشاعي، النظام الضرائبي، المرجع السابق، ص 115.
- (25) - توفيق دحماني ، المرجع السابق، ص 199.
- (26) - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 343.
- (27) - حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 109.
- (28) - لقد أعطى مؤتمر فيينا 1815 م ومؤتمر اكس لاشايل الضوء الأخضر لهذه الحملة لأنه وحد موقف أوروبا في ضرورة محاربة القرصنة - أنظر: حنايفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الايالة (1515_1830)، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 2007.
- (29) - Moulay BELHAMISSI, Marine et Marins d'Alger (1518 - 1830) Alger B.N., 1998, p108
- (30) - ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 63-64.
- (31) - حمدان بن عثمان خوجة، الاحتراز من الوباء، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ش.و.ن.ت. الجزائر 1952، ص 149.

- (32) - مثل طاعون 1837 وطاعون 1893، حمى المستنقعات، الكوليرة، الحمى الصفراء، التيفوس، لمزيد من التوسع أنظر: فلة موساوي القشاعي، الصحة والسكان في الجزائر العثمانية أواخر العهد العثماني إلى أوائل الاحتلال الفرنسي (1871-1515)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ إشراف ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 2001.
- (33) - توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 165.
- (34) - للتوسع أكثر انظر: سعاد عقاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر 1519-1830، رسالة دكتوراه في التاريخ، إشراف، دادة محمد، جامعة وهران، 2014، صص 90-92
- (35) - مسعود العيد، "المرابطون والطرق الصوفية في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة سيرتا، ع 10 ص 10.
- (36) - فلة موساوي - القشاعي، النظام الضرائبي، المرجع السابق، ص 197.
- (37) - أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 31.
- (38) - فلة موساوي - القشاعي، النظام الضرائبي، المرجع السابق، ص 198.
- (39) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، الجزائر: دار البصائر، 2007، ص 221
- (40) - نفسه.
- (41) - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 140.
- (42) - نفسه، 127.
- (43) - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص 128.
- (44) - الحاج احمد مبارك، تاريخ حاضرة قسنطينة، تعليق نور الدين عبد القادر، الجزائر 1952 صص 13-14.
- (45) - سعاد عقاد، المرجع السابق، ص 137.
- (46) - أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 468.
- (47) - للتوسع أكثر عن هذه الثورات أنظر: المجلة الإفريقية (R.A) الأعداد التالية:
- FERAUDE L. Ch ., « Révolution de CHIRIF -BEN- EL- AHRACH» in R.A.,N.57
- DOURNON A., « Kitab Tarikh Qosantina, Attaque de CHIRIF - BEN- EL- AHRACH »in R.A.,N.57, 1913, p277